

# القضاء في عصر الماليك

الدكتور علي أحمد

قسم التاريخ

جامعة دمشق

## القضاء في عصر المماليك<sup>(١)</sup>

الدكتور علي أحمد

قسم التاريخ

جامعة دمشق

كان منصب القضاء في عصر المماليك من أعظم المناصب الإدارية وأجلّها، ذلك لأنّ القضاة في هذا العصر كانوا يملكون قدرة أو نفوذاً شخصياً بين العلماء في المجتمع بشكل عام، فقد كانوا مسؤولين عن تنظيم المدارس الشرعية، ووضعها تحت مظلة الدولة، وذلك للحفاظ على النظام والمعايير والقيم الدينية. وتوسعت سلطة القضاة فشملت إدارة الشؤون الدينية وشؤون العبادة وما يتصل بذلك. وكانوا أوصياء على الأقليات والنساء غير المتزوجات. كما كانوا أعضاء بصورة مباشرة في تنظيم الدولة، حيث كانوا يوظفون من قبل السلطان في أمانة السر الخاصة وفي خزينته الشخصية وفي المكاتب العسكرية، وأصبح بعضهم وزراء في الدولة، وأمسك آخرون وظائف كتابية في مختلف فروع الإدارة. يضاف إلى كل ذلك أن القضاء بشكل عام يشتمل على علم الأحكام، ومعرفة الحلال والحرام. وحسن السياسة والتدبير وما إلى ذلك<sup>(٢)</sup>.

لقد قسّم القضاء في هذا العصر إلى أربعة أقسام بحسب المذاهب الإسلامية الأربعة، فحتى سنة ٦٦٣هـ/ ١٢٦٥م، كان قاضي قضاة الشافعية هو الذي يتولى القضاء بين الناس على المذاهب الأخرى، مثال ذلك أن قاضي الشافعية تاج الدين عبد الوهاب بن

بنت الأعز المتوفى سنة ٦٦٥هـ / ١٢٦٧م، أسندت إليه هذه المناصب برمتها، وقد أضيفت إليه خمس عشرة وظيفة أخرى في مصر مثل الحسبة والخطابة ونظر الجيوش، والوزارة في بعض الأوقات، إلى غير ذلك من أمور<sup>(٣)</sup>، وفي سنة ٦٦٣هـ / ١٢٦٣م، كما ذكرنا عمده السلطان المملوكي الظاهر بيبرس إلى تعيين قضاة أربعة للمذاهب بمدينة القاهرة ودمشق بعد سنة واحدة، ثم تبعتهما المدن الأخرى في مصر والشام. وقد اختلف أصحاب المصادر في تبيان أسباب هذا التعيين، الذي بقي سائداً ومعمولاً به حتى عصر العثمانيين. ولكي نفهم أصول إجراء السلطان الظاهر بيبرس وأبعاده، علينا أن نلاحظ أنه لم يكن جديداً تماماً.

فالعباسيون كثيراً ما عيّنوا بعاصمتهم بغداد رجلاً من قبلهم لمنصب القضاة، وكان للقضاء في جانبي العاصمة رجالاً من شتى المذاهب<sup>(٤)</sup>، والفاطميون اعتادوا أن يعينوا قاضياً من الشافعية وآخر من المالكية بالقاهرة، ودمشق، بالإضافة لقضائهم من الفاطميين.

وبنى النوريون والصلاحيون مدارس لمختلف المذاهب. وفي عهد الملك الصالح نجم الدين أيوب، بنيت المدرسة الصالحية، التي جمعت بين جنباها المذاهب الأربعة<sup>(٥)</sup>، الجديد في تصرف السلطان الظاهر بيبرس تعيينه قضاة للمذاهب الأربعة بسائر مدن الدولة المملوكية، على الرغم من أن هذه المذاهب لم تكن على نفس الدرجة من الانتشار بين الناس بمصر والشام، فقد كان الشافعية هم الكثرة الساحقة بمصر والشام، مع قلة من المالكية بمصر، وقلة من الحنابلة بدمشق، وقلة من الحنفية بالقاهرة ودمشق، وقد اقتصر انتشار المذهب الحنفي على رجال السلطة من الترك أيام السلاجقة والنوريين والصلاحية، ثم تزايد عددهم بعض الشيء مع ازدياد موجات الاقتلاع والهجرة باتجاه الشام ومصر مع بدايات الهجمات المغولية. بيد أن غلبة الأصناف من رجال السلطة ما كانت لتشكل سبباً لنشر قضاة منهم في سائر أنحاء الدولة ذلك أنه كان يمكن تعيين قضاة العسكر من بينهم فيتحقق بذلك الغرض، لو أنه

كان الفصل في الخصومات من أتباع المذهب من جانب قضاة منهم<sup>(٦)</sup>، من جهة ثانية فإنه لم يكن بالشام من المالكية غير بضعة أفراد من أصل مصري أو مغربي. وكسائر الحنابلة موجودين بحي واحد من أحياء دمشق<sup>(٧)</sup>، ومع ذلك فقد ولّى السلطان قضاة منهم بسائر مدن ونواحي الشام، لذا فلا يمكن القول إن تعيين قضاة من المذاهب الأربعة في سائر نواحي الدولة سببه حاجة الناس إلى ذلك، مع أن الناس أفادوا من ذلك ولا شك، وفي الوقت نفسه فإن تحليل المصادر لهذا الإجراء بانزعاج بعض أمراء المماليك بالقاهرة هي صلاية القاضي الشافعي، لا يشكل سبباً كافياً إذا كان بإمكان السلطان عزل القاضي، والمجيء بآخر أكثر تجاوباً وخضوعاً.

وهكذا يكون علينا أن نبحث عن أصول هذا التنظيم في سياق أوسع يتصل بطبيعة السلطة المملوكية، وفهمها لذاتها ودورها في دار العرب والإسلام والعالم. ففي سنة ٦٥٩هـ / ١٢٦١م، بعد مضي ثلاث سنوات على سقوط الخلافة العباسية ببغداد على يد المغول ألجأ المماليك بالقاهرة رجلاً من سلالة بني العباس، واعترفوا به أميراً للمؤمنين مقرّه القاهرة، وهو تصرف عقلائي لأنه يجسد وحدة البلاد ووحدة الأمة العربية التي كان رمزها الخليفة العباسي قبل سقوطه ولما تمت البيعة للخليفة المنتصر بالله، بادر إلى تقليد الظاهر بيبرس راية حكم الدولة العربية الإسلامية آنذاك<sup>(٨)</sup>.

هذا الفهم السياسي والديني للذات والدور في مواجهة الفرنجة والتتار من جهة، وإعادة الخلافة العباسية الجامعة من جهة ثانية. هو الذي كان وراء تعيين القضاة الأربعة بسائر أنحاء الدولة، وبذلك كسب المماليك تأييد النخبة السياسية لمواجهة التحديات العسكرية، وكذلك تأييد النخبة الدينية والفئات الشعبية، لأنهم أمام الناس ظهرتوا حماسة للمذاهب الأربعة، الذي يعني بنوره حماية الإسلام ورعايته على كافة المستويات. ولأن الشافعية كانوا كثرة بين الناس، فقد احتفظ لهم المماليك ببعض الامتيازات من بين قضاة القضاة الأربعة.

أما بشأن المصادر التشريعية والقانونية، التي اعتمد عليها قضاء هذه الفترة، فقد انحصرت بشكل عام بالقرآن الكريم والسنة النبوية وبعض مسائل القياس والرأي، كما كان يفعل القضاة المتقدمون على الأئمة الأربعة الذين خلفوا تراثاً شرعياً مفيداً.

أما أهلية القضاء على الصعيدين العلمي والأخلاقي، فلم تكن بذات قيمة في عصر المماليك وقد ارتبط تعيينهم بعدد من المعطيات، منها قرب القاضي من أهل الحكم ومعرفة لهم، أو دفع مبلغ من المال للسلطان مقابل التعيين، وهو ما عرف بالبرطيل، الذي قال عنه ابن تغري بردي الأتابكي، أنه مرض بدأ في أواخر القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، في عهد السلطان اسماعيل بن الناصر محمد بن قلاوون، وعرف في عهده ديوان سمي بديوان (البذل) أي ديوان البرطيل، وشاع ذلك في كل أرجاء دولة المماليك، وصار من له حاجة يأتي صاحب الديوان المذكور، ويبذل فيما يرومه من الوظائف<sup>(٩)</sup>، ومع ذلك فقد عيّن عدد من القضاة بدون برطيل بمستوى علمي رفيع. مثال ذلك ما ذكره ابن تغري بردي في سياق حديثه عن أحداث سنة ٧٩٩هـ/ ١٣٩٧م، حينما تحدث عن تعيين القاضي الحنفي شمس الدين محمد بن أحمد الطرابلسي الذي طلب إلى قضاء الحنفية بالقاهرة يقول: "هكذا تكون ولاية قضاء الشرع الشريف بعزة وطلب واحترام لا كمن يسعى فيها من بيت المال والأمير الكبير إلى بيت والي القاهرة، حتى يلي بالمال والبذل من غير تستر في ذلك حتى أنه يعوف ولايته بالبرطيل كل أحد من المسلمين حتى النصاري واليهود فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم"<sup>(١٠)</sup>.

وأما هذا القاضي هم الذين تمسكوا بأخلاقية القضاء وحافظوا عليها طوال حياتهم العملية في هذا الميدان، فقد رفض بعضهم الانصياع لإدارة الحكّام. فحينما احتل التتار مدينة دمشق في سنة ٦٩٩هـ/ ١٣٠٠م، وأصبح أمر إنقاذها طاعياً على كل نشاطات السلطان الناصر محمد بن قلاوون وأمرائه، ولاسيما بعد عودته إلى القاهرة منهزماً أمامهم بوادي الخزندار قرب مدينة حمص، فتشاور مع أمرائه بفرض دينار على كل

شخص ، وتحذثوا مع المحتسب بهذا الخصوص، وأمروه بالنزول إلى القضاة لأخذ الفتوى منهم بشأن ذلك ، فكتب المحتسب بهذا الخصوص صورة الفتوى، ونزل بها إلى قاضي قضاة الشافعية تقي الدين بن دقيق العيد، الذي نظر فيها قليلاً وهز رأسه سائلاً المحتسب عن قصده من ذلك، فأجابه إن القصد من ذلك هو تشجيع الناس على العطاء، فرماها إليه قائلاً: إنه لا حاجة للفتوى، فالأمراء يأمرون والناس ينفذون، بعد ذلك جاء الأمراء إليه بأنفسهم وشكوا إليه قلة الموجود في بيت المال، وأن الأمر يحتاج إلى جمع بعض المال للاستعانة به لتخليص البلاد من التتار، وقد فعل ذلك عز الدين بن عبد السلام أيام الملك قطز، فأجابهم ابن دقيق العيد إن الفتوى لا تصح إلا بشروط هي، أن يتقدم كل أمير منكم ويحلف بالله أنه لا يملك فضة ولا ذهباً ولا لزوجته وأولاده مصاغ ولا غيره، فلما سمعوا هذا من الشيخ قام كل منهم وأحضر من موجوده وموجود أهله من حلي وغيره، ثم حلف كل واحد لا يملك شيئاً غير ذلك، فعند ذلك كتب لهم هذه الفتوى، وهذا ما فعله عز الدين بن عبد السلام آنذاك، أما أنا فإنه يبلغني إن كل أمير يجهز بنته بأنواع اللؤلؤ والفصوص، ويعمل أقفالاً من فضة لبيت المال، وقباقيب مكللة بأصناف الجواهر، وتريدون مني أن أكتب فتوى على ما لا يحل، ثم قام ناهضاً وخرج، وقد أفحم كل واحد منهم عن الجواب<sup>(١١)</sup>.

وحينما كان هؤلاء الحكام يتقلون على أمثال هؤلاء القضاة في طلباتهم وتدخلاتهم في شؤون القضاء، فإنهم كانوا يستقلون من أعمالهم، مثال ذلك القاضي برهان الدين بن جماعة، الذي استقال من عمله في قضاء القاهرة، حينما طالبه الحكام بتنفيذ بعض الأشياء، التي لا تتناسب مع وجهته الأخلاقية في القضاء، وظل مستقلاً حتى أرسل له السلطان بعض الأمراء وخلع عليه من جديد وعاد إلى القضاء<sup>(١٢)</sup>. ومثله كان القاضي شمس الدين عبد الله بن شرف الدين محمد بن عطاء الأزرعي الحنفي المتوفى سنة ٦٧٣هـ/ ١٢٧٥م، الذي رفض أن يتساهل في حقوق الناس أمام الظاهر بيبرس على الرغم من سطوة هذا الأخير، وذلك حينما طلب الظاهر من القضاة بدمشق الموافقة

على مصادرتة لعدد من البساتين، فوافقه القضاة الآخرون، ولم يوافق القضاة الأزري هذا قائلاً له: "ما يحل لمسلم أن يتعرض لهذه الأملاك والبساتين فإنها بيد أربابها ويدهم ثابتة عليها" فغضب الملك الظاهر من هذا القول وقام من دار العدل وقال: "إذا كنا ما نحن مسلمون أيش فعودنا ورغم ذلك فقد بقي القاضي متمسكاً بموقفه وفشل مشروع المصادرة وظل الظاهر يحترمه طوال حياته<sup>(١٣)</sup>.

وبشكل عام فقد حافظ القضاء على هيئته ورونقه ومكانته المرموقة في عصر المماليك حتى منتصف القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي حيث سبداً الانهيارات فيما بعد، حينما انتشرت الرشاوى وأصبح القضاة أداة طيعة في أيدي الحكام يحكمون لهم كيفما يشاؤون ولم يحدث أن قام حاكم معين بتوبيخ أحد من القضاة جراء الأعمال القبيحة، التي كان يمارسها القضاة من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة، مثال ذلك القاضي ناصر الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن بنت ملى المتوفى سنة ٧٩٧هـ/ ١٣٩٥م، الذي قام بسرقة مال الأيتام والمساكين دون خوف من عقاب أو وازع من ضمير<sup>(١٤)</sup>.

وخلال القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي وصل منصب القضاء إلى أسوأ حالاته على الرغم من الهالة التي كانت تحيط به، فقد غدا غير محترم ولا سيما من قبل رجال السلطة وأولي الأمر، وبخاصة حينما كانت أحكام القضاء تتعارض مع مصالحهم الخاصة، التي كانت بنظرهم تتقدم على كل شيء حتى ولو كان ذلك على حساب الوطن نفسه، ولا أدل على ذلك من قيام الحكام بعزل بعض قضاة القاهرة الذين لم يوافق على إرادة الحكام ومشيتهم<sup>(١٥)</sup>. ووصل الأمر ببعض الحكام أن طلبوا من القاضي إنزال عقوبة الموت بمن لا يرضون عنه، كالذي، حدث في سنة ٨٥٢هـ/ ١٤٤٩م، بمدينة القاهرة، حينما أحيل متهم على القاضي المالكي بتهمة أنه دهري ينكر مسألة البعث والحشر وما إلى ذلك، والتمسوا من القاضي الحكم بقتله، فتوقف القاضي لما رأى من مزيج التعصب، وإن سبب إلصاق هذه التهمة للمتهم إنه

كذب على السلطان ببعض أشياء بسيطة<sup>(١٦)</sup>، وقد بلغ الأمر بأحد سلاطين المماليك، أن أقدم على سجن القاضي الحنفي بدر الدين محمود بن عبيد الله الأدريني المتوفى سنة ٨٥٤هـ / ١٤٥١م، ومعه بعض الشهود، لأنه حكم بأحقية وقف لواحدة من بنات الأمير أسنباي الساقي الظاهري جقمق. والسلطان لا يريد ذلك، لأنه كان ينبغي السيطرة على الوقف لحسابه الخاص<sup>(١٧)</sup>.

وهكذا نرى في هذا القرن أنه لم يتبق للقضاء أية قيمة يمكن أن ننوه بها في هذا المقلم كما كان الأمر على الأقل في القرن الثامن الهجري، فقد أقدم السلطان المملوكي على ضرب أحد قضاة الشافعية بالقاهرة سنة ٨٤٨هـ / ١٤٤٥م، وهو القاضي محب الدين الهيثمي<sup>(١٨)</sup>، وقام بنفي بعضهم إلى أماكن بعيدة كالقاضي علم الدين صالح البلقيني، الذي نفي إلى طرسوس، وقد شهد ابن تغري بردي هذه الحادثة، وسجل له بعض كلامه ومنه قوله متسائلاً: (هل سمعتم بأن قاضي قضاة ينفي إلى طرسوس فقلت له: ما تعلم إلا أن قضاة القضاة يحبسون بالمقشرة مع أرباب الجرائم... فضحك لذلك من حضرنا من الجلسة)، وقد علّق على هذه الحادثة بالقول: (وزماننا هذا لا ننكر فيه ما يفعل بالقضاة وغيرهم)<sup>(١٩)</sup>.

أما عن تطور مؤسسة القضاء فقد بدأ يظهر بشكل ملحوظ منذ بداية القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، حينما بدأت أشياء ومظاهر جديدة تظهر في أصحاب هذه المؤسسة، الذين تجسّدوا بالقضاة أنفسهم. نذكر من مظاهر هذا التطور على سبيل المثال وخلال القرن الثامن الهجري، أن السلاطين المماليك بدأوا في سلوك عادة جديدة هي القيام للقضاة حين دخولهم عليهم، والذي سنّ هذه العادة، هو السلطان الظاهر برقوق سنة ٧٨٦هـ / ١٣٨٤م، وأول ما قام للقاضي محمد بن محمد البابري الحنفي، ومنذ ذلك الحين أصبحت عادة سار عليها وطبقها سلاطين المماليك خلال القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي<sup>(٢٠)</sup>.



والظاهر برقوق هو الذي أطلق لأول مرة على القاضي جمال الدين محمود القيصوي الحنفي (الجناب العالي)، وكذلك أطلقه على قاضي المالكية بالديار المصرية عماد الدين أحمد الكركي، وذلك لمساعدة هذين القاضيين الظاهر برقوق في بعض المشاكل التي اعترضته حينما عزل عن السلطنة.

يقول ابن تغري بردي عن هذا الأخير: "وهو أول من كتب له الجناب العالي من المتعممين وما كان يكتب ذلك إلا للوزير بديار مصر فقط، وكان يكتب للقضاة بالمجلس العالي"<sup>(٢١)</sup>.

ولم يعد القضاء في كثير من الأوقات يقتصر على أعمالهم القضائية، بل قام بعضهم بأعمال التدريس والخطابة وبعض الأعمال الإدارية المتفرقة، نذكر ممن مارس هذه الأعمال على سبيل المثال، القاضي الشافعي بدمشق تقي الدين السبكي المتوفى سنة ٧٧١هـ / ١٣٧٠م، فحين وافته المنية كان يشغل قضاء مدينة دمشق بالإضافة إلى خطابة المسجد الأموي الكبير، وتدريس العادلية والغزالية والشامية البرانية والجوانية والآمنية، ودار الحديث الأشرفية ودار الحديث الظاهرية، بالإضافة إلى مباشرة نظير الأسرى، والأسوار، والبيمارستان النوري، وفي بعض الأوقات كان يدرس بالمدرسة القيمرية والرواحية والتقوية والداغية والناصرية الجوانية والمسروورية<sup>(٢٢)</sup>. ومن الملاحظ في هذا القرن أنه كان مسموحاً لبعض القضاة المشهورين من كل المذاهب، أن يتنازلوا عن منصب القضاء لأولادهم شرط أن يكونوا من العلماء القادرين على القيام بأعباء القضاء على الأقل من الناحية العلمية - والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها على سبيل المثال القاضي عماد الدين اسماعيل بن أبي العز الحنفي بدمشق، الذي تنازل لولده نجم الدين عن القضاء سنة ٧٧١هـ / ١٣٧٠م<sup>(٢٣)</sup>.

وكان بعض القضاة يقومون بعزل أنفسهم، ويوصون بتعيين أحد نوابهم في القضاء من بعدهم، لكن ذلك لم يحصل كثيراً، وقد حصل من قبل القضاة الذين حسنت سيرتهم

العامة، واستمروا محافظين على عدالة القضاء، وعدم اللجوء إلى الأساليب القبيحة وغير السوية، نذكر من هؤلاء القضاة عز الدين عبد العزيز بن محمد بن جماعة، الذي عزل نفسه سنة ٧٧٦هـ / ١٣٧٥م، من قضاء الديار المصرية، ونزل إليه الأتابك يلغا ودعاه للعودة، فلم يقبل، وأشار على يلغا بتوليته نائبه بهاء الدين أبي البقاء السبكي، فكان له ذلك<sup>(٢٤)</sup>.

من مظاهر تطور القضاء في هذه الفترة، أنه لم يكن السلطان هو الذي يملك حق رئاسة المجالس، التي كانت تعقد للمجالس الكبيرة، أو ما يسمى بالمظالم فقد كان باستطاعة الأمراء الكبار أن يعقدوا ويرأسوا مثل هذه المجالس، كما حدث سنة ٧٨٣هـ / ١٣٨٢م، حينما عقد مجلس برئاسة الأمير الكبير برقوق بالقاهرة، بسبب استقالة قاضي الشافعية سراج الدين البلقيني، بعد أن قام أحد الجنود المماليك بتوبيخه بحضور الأمير برقوق نفسه بقوله: "أنت جاهل فاسق"، وحضر هذا المجلس القضاة من جميع المذاهب، وحكموا على الجندي بالحبس والتعزير. وطلب الأمير برقوق من القاضي البلقيني العودة إلى القضاء، فقبل بعد تردد وامتناع<sup>(٢٥)</sup>.

وكان بعض القضاة لا يجدون حرجاً في التدخل في أمور الدولة السياسية، كما حدث في أواخر القرن الثامن الهجري، الرابع عشر الميلادي، حينما قام القاضي الشافعي شهاب الدين أحمد بن عمر الدمشقي قاضي قضاة دمشق لقتال الظاهر برقوق، ولما عاد الظاهر إلى الحكم للمرة الثانية، أحاله على بعض قضاة القاهرة فمات تحت العقوبة<sup>(٢٦)</sup>.

وفي هذا القرن أحدثت عدة مناصب قضائية، ففي مدينة حلب أحدث منصب قاضي القضاة الحنابلة في سنة ٧٥٨هـ / ١٣٥٧م، وكان شرف الدين أبو البركات موسى بن فياض المقدسي أول من شغل هذا المنصب<sup>(٢٧)</sup>، وفي مدينة بيت المقدس أحدث منصب قاضي القضاة الحنفية، وتبعه ذلك بمدينة غزة وذلك في سنة ٧٨٤هـ / ١٣٨٣م، ولا

يعرف سبب تأخر ذلك إلى هذا الوقت، وإن كنا نميل إلى الاعتقاد، أنه يعود إلى قلّة المماليك والغرباء المنحدرين من أصول غير عربية، ذلك لأن المذهب الحنفي كان من مناصب الغرباء الذين حكموا في المشرق العربي<sup>(٢٨)</sup>.

وفي سنة ٧٤٣هـ / ١٣٤٣م، فصل قضاء حمص وبيت المقدس عن قضاء نيابة دمشق بمرسوم سلطاني ورد من القاهرة وأصبح لكل مدينة قضاء مستقلاً<sup>(٢٩)</sup>.

وفي سنة ٧٦٣هـ / ١٣٦٢م، وبعد مضي مئة عام تقريباً على استحداث المناصب القضائية الأربعة في مصر والشام، استحدث بمدينة حماة وصفد وطرابلس الشام منصب قضائي على المذهب الحنفي إلى جانب الشافعي، الذي كان قبل ذلك يقوم بجميع مهمات القضاء على المذاهب الأربعة في هذه المدن<sup>(٣٠)</sup>.

ومن الجدير، التنويه عنه في هذا الشأن، أن القضاة لم يكونوا جميعاً قد جاؤوا إلى القضاء مباشرة، بل حدث أن كثيرين منهم بدأوا أعمالهم بمثابة شهود في مجلس الشهود، ثم ترفعوا إلى نيابة القضاء، ومن ثم إلى قاضي قضاة<sup>(٣١)</sup>، لكن هذا لم يكن قاعدة أو عرفاً يؤخذ به في هذا الصدد، فالغالبية العظمى من قضاة القضاة المستقلين في فترة هذا البحث، عينوا مباشرة في مناصبهم ودون تدرج عبر مراتب السلك القضائي.

أما كيفية تنصيب القاضي، فلم يطرأ عليها أي تطوير، وبقي أمر تقليد القضاة يأتي في العادة بأمر من قبل السلطان بالقاهرة، ولأسيما قضاة المدن الكبرى في مصر والشلم، وكان التقليد في دمشق على سبيل المثال يقرأ في المسجد الأموي الكبير بحضور بقية القضاة والأعيان، ثم يمشي هؤلاء بعد ذلك معه وعليه الخلعة إلى دار السعادة، حيث يسلم على نائب السلطان، ثم يغادر بعد ذلك إلى مكان عمله، وفي بعض الأحيان كان التقليد يتلى في دار السعادة في حضرة نائب البلد<sup>(٣٢)</sup>. وقد كان مفروضاً على القاضي في هذا الوقت، أن يتمسك برسميات صارمة لا يحيد عنها، فلا يمشي في الأسواق

على رجله، ولا يشتري حوائجه بنفسه، أو يكثر من الاختلاط بالناس إلا لشأن القضاء وما إلى ذلك. فقد عزل القاضي عز الدين عبد العزيز الحنبلي عن قضاء مدينة القاهرة، لأنه خالف هذه التقاليد، وذكر ذلك ابن تغري بردي في النجوم الزاهرة بقوله: "ولم يكن عزل عز الدين لسوء سيرته، بل إنه سار في القضاء على طريق غير معتادة، وهو أنه صار يمشي في الأسواق، وإذا ركب أردف خلفه على بغلته عبده، ويمرّ على هذه الهيئة بجميع شوارع القاهرة... فلم يحسن ذلك ببال أعيان الدولة وحملوه على أنه يفعل ذلك تعمداً"<sup>(٣٣)</sup>.

أما عن تطور القضاء خلال القرن التاسع وأوائل القرن العاشر الهجري موضوع هذا البحث، فقد تميز عن الذي كان في القرن الثامن في عدد من المسائل، التي لم تكن إيجابية بقدر ما كانت سلبية، لكن الأمر لم يصل إلى حد الإطلاق، حيث وجدت بعض الإيجابيات المتناثرة هنا وهناك، فقد قام بعض قضاة هذه الفترة باستغلال الدين استغلالاً بشعاً، فقد كان شمس الدين محمد بن عباس الصلتي المتوفى سنة ٨٠٧هـ / ٤٠٥م، يقوم بتغيير مذهبه حسب الشاغر القضائي المتوفر، فتارة يكون مالكيًا وتارة شافعيًا، ثم بعد ذلك حنفيًا، وفي أحيان أخرى حنبليًا إلى غير ذلك. وقد علق عليه صاحب النجوم الزاهرة بالقول: "لم تحمد سيرته في مباشرته القضاء، وكيف تحمد سيرته وهو ينتقل في كل قليل إلى مذهب لجل المناصب، فلو كان يرجع إلى دين ما فعل ذلك، ومن لم يحترز على دينه يفعل ما يشاء" وقد ساعده هذا التحول لأن يعمل في عدة أماكن، مثل حمص وبعبك وغزو وحماة ودمشق<sup>(٣٤)</sup>.

كان القضاء في هذه الفترة يبايعون السلطان عند تنصيبه، وعادة تكون المبايعة مكتوبة في محضر خاص بهذه الغاية. وحينما كان السلطان يتنازل عن العرش لأحد أولاده لمرض أو شعور بدنو المنية، وهذا نادرًا ما حدث خلال هذه الفترة، كان يقوم باستدعاء القضاة الأربعة في حضرته، ويكتب التنازل بحضرتهم، ثم يطلب منهم أن يشهدوا عليه كما حدث في سنة ٨٥٧هـ / ٤٥٣م، حينما تنازل السلطان لابنه<sup>(٣٥)</sup>.

من الأعمال السيئة التي مارسها القضاء كتطور على طريق الانهيار والسقوط، أن قام بعضهم بتزوير الأحكام القضائية الصادرة عن قضاة آخرين، وقام بعضهم بمسـ: بفرض عقوبة تعزيرية مالية، فكانوا يفرضون على المتهمين مبلغاً من المال يدفعه، ثم يطلق سراحه. ومن هذا القبيل قام القاضي الحنفي ببولاق شهاب الدين أحمد بن علي الأنصاري بتزويج امرأة مع بقاء عصمتها لزوجها الأول<sup>(٣٦)</sup>.

وقد حدث أن معظم سلاطين هذه الفترة كانوا يعقدون مجالس للحكم بين الناس بالعدل، وكان بعض السلاطين يعقد مجلسين في الأسبوع يومي السبت والثلاثاء ففي الإسطنبول السلطاني<sup>(٣٧)</sup>.

في سنة ٨٠٣هـ/ ١٤٣٠م، حدث تطور هام على صعيد القضاء العام تجلّى بأن أمر السلطان، بات يقتصر القاضي الشافعي على أربعة نواب، والحنفي على ثلاثة، والمالكي والحنبلي كل منهما على اثنين<sup>(٣٨)</sup>.

لكن ذلك لم يستمر طويلاً، حينما قام السلطان بعد ثلاث سنوات بإصدار أمر جديد فأمر فيه القاضي الشافعي أن يعين خمسة عشر نائباً بمصر والقاهرة، والحنفي عشرة نواب، والمالكي سبعة، والحنبلي خمسة، لكن بعض المقربين من هؤلاء القضاة راحوا يحرضونهم على زيادة النواب شيئاً فشيئاً إلى أن عادت عدتهم إلى ما كانت عليه، والسلطان لا يعلم بذلك<sup>(٣٩)</sup>.

وإن المتتبع لمجريات القضاء المملوكي خلال القرن التاسع الهجري، يقف على مشكلة من أهم المشاكل التي واجهت مؤسسة القضاء بصورة عامة، هذه المشكلة هي وجود شهداء الزور بكثرة لا مثيل لها في الماضي، مما أثر على عدالة الأحكام القضائية. ويظهر ذلك بوضوح من خلال سير القضاة القلائل الذين اتسموا بالفضل والصرامة والاستقامة، فقد ركز هؤلاء على مسألة قمع شهود الزور<sup>(٤٠)</sup>. فقد كان القاضي المالكي بدر الدين بن أحمد التنسي المتوفى سنة ٨٥٣هـ/ ١٤٥٠م بالقاهرة، يقوم بتحليف

معاونيه وحاشيته من شهود وكتّاب وغيرهم بالإيمان المغلظة على الأخذ من الناس، ثم يقوم بتفتيشهم ولا يستمع في ذلك إلى تنميق ولا خديعة ولا شكوى، وكان يتأمل في أحكامه ومستندات الأخصام أيام كثيرة<sup>(٤١)</sup>. وقد سلك هذا المسلك لأن الشهود في هذه الفترة لم يكونوا دوماً يشهدون بالحق، فكثير ما كانوا يدعون بالباطل لترجيح فئة على أخرى أو شخص على آخر إلى غير ذلك من هذه الأمور القبيحة<sup>(٤٢)</sup>.

ثم إن الشيء الرائع في هذه الفترة على الرغم من السلبيات الكبيرة، إنه كان باستطاعة المتهمين اختيار وكلاء عنهم يتصرفون بما يرونه مناسباً لمصلحة موكلهم في كل ما يتعلق بحقهم أو تهمتهم، بما يشبه المحامون في وقتنا الحاضر، لكن الشيء المؤسف حقاً أننا لا نملك الكثير من المعلومات التفصيلية الموضحة لطبيعة ومدى أهلية هؤلاء الرجال، وكل ما نملكه لا يتعدى تلك الإشارة العابرة، التي أتى على ذكرها ابن تغري بردي في النجوم الزاهرة في سياق حديثه على وقائع وأحداث ومجريات إحدى السنوات، فذكر أن السلطان رسم بإبطال الوكلاء المتصرفين في أبواب القضاء، وفي هذا المعنى يقول الشيخ بدر الدين حسن بن حبيب:

يقول ذو الحق الذي عالاه خصم الد ولسان كليل

إن صيروا أمر وكيلي سدى فحسبي الله ونعم الوكيل

كما يبدو من بعض الأخبار المتناثرة في بطون مصادر هذه الفترة، أن بعض الفقهاء المعمول عليهم، كانوا يعينون في دار العدل بالقاهرة ودمشق وغيرهما لمساعدة السلطان ونواب السلطنة والقضاة في الوصول إلى الأحكام الصحيحة وبلورتها بشكل نهائي في صدد المسائل، التي كان يعالجها مجلس العدل، الذي كان يعقد لحل المسائل الكبيرة والحساسة<sup>(٤٣)</sup>، وهؤلاء الفقهاء يشبهون هيئة المشاورين، الذين كان يعينهم القضاء في المغرب والأندلس. ومجلس العدل كان يعقد في الحوش السلطاني بقلعة القاهرة، وكان يحضره القضاة الأربعة وبعض الأعيان<sup>(٤٤)</sup>، وقد أبطل الجلوس بدار

العدل التي بقلعة الجبل بالقاهرة منذ عهد الظاهر برقوق في الربع الأخير من القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، وظل ذلك حتى سنة ٨٣٥هـ/ ١٤٣٢م حينما أعادها مرة أخرى الملك الأشرف برسباي، لكن ذلك لم يستمر طويلاً حيث أبطل مرة أخرى. لكن على ما يبدو أعيد العمل بعقد هذا المجلس في السنين الأخيرة من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، وأصبح يعقد بالمدرسة الصالحية بالقاهرة بحضرة السلطان نفسه<sup>(٤٦)</sup>.

ومن اللافت للانتباه أن القضاء بشكل عام، كان يسير على طريق التقدم والإصلاح، حينما يقوم أهل الحكم بتعيين قضاة لم يسعوا أو يتوسطوا من أجل ذلك عن طريق المعرفة بأهل الحكم أو دفع الأموال المطلوبة، لكن ذلك كان نادراً في هذه الفترة بالذات، حيث كثر القضاة من المتنفعين، الذين جاؤوا إلى القضاء من أجل استغلاله لجمع المال والثروة، مثال ذلك نرى أن القضاء الحنفي صلح أمره بوصول القضاة بدر الدين العيني إليه خلال النصف الأول من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، وهو رجل لم يسع إلى القضاء، بل قام السلطان بتعيينه بنفسه.

كما يجب أن ننوه بمسألة هامة في هذا الميدان، هي أن جميع القضاة لم يكونوا على وتيرة واحدة من حيث تهافتهم على جمع المال، ففي حين نجد معظم القضاة من هذه الفئة، نرى بعضهم الآخر على نقيض ذلك تماماً، فقد كان القضاء بالنسبة لهم مهمة جلية ينبغي تنفيذها على أنها واجب اجتماعي كبير، يحصد صاحبه من وراء الثواب والفلاح، مثال ذلك فقد رفض القاضي المالكي زين الدين الزواوي، والقاضي الحنفي شمس الدين عبد الله بن محمد بن عطاء تناول أية رواتب مالية أو غيرها مقابل عملهما بالقضاء وقالوا: "نحن في كفاية" فأعفيا منها<sup>(٤٨)</sup>.

وعلى الرغم من اهتزاز الصورة القضائية في هذا العصر، فقد بقي الناس يتقنون في القضاة ثقة تكاد تكون مطلقة، فأقبلوا على وضع ما بحوزتهم من مال عند بعض

القضاة. لكن كثيراً من القضاة كان يرفض أن يودع عنده شيء، بينما قبل ذلك قضاة آخرون على الرغم من أن السلطان في هذه الفترة لم يكن يسمح بعملية الإيداع، وما كان يودع من أموال فكان يتم سراً، ودليل ذلك أن السلطان قام بمصادرة وديعتين وضعتا عند قاضي قضاة الشافعية ولي الدين محمد بن أحمد السفطي المتوفى سنة ٨٥٤هـ / ١٤٥١م، بعد أن أخبره بذلك بعض الوشاة<sup>(٢٩)</sup>.

وعلى الرغم من أن أصحاب الحكم في مصر والشام من المماليك، كانوا على المذهب الحنفي، فإن القاضي الشافعي كان مختصاً بخطبة الجمعة في القلعة بالقاهرة، منذ أن تسلم الظاهر برقوق سلطنته الثانية، أما قبل ذلك فكان يخطب بالقلعة من يندبه السلطان دون أن يحصر الأمر في أحد<sup>(٣٠)</sup>. وربما يرجع سبب ذلك إلى أن سكان مصر والشام كانوا من الشافعية، فأراد السلطان بذلك كسب ودهم من هذه الناحية.

وتجدر الإشارة في هذا المجال، إلى أن هناك العديد من الأمور التي بقيت مشتركة طوال العصر المملوكي، ولم تطرأ عليها أية تطورات من تلك التي حدثت في الفترتين اللتين شكلتا قوام هذا العصر، والتي اختلفت كل منهما عن الأخرى في أمور معينة جئنا على ذكرها فيما سبق. نذكر من هذه الأمور قضية عزل القضاة، هذه القضية التي بقيت بيد السلطان نفسه، وإن كان في كثير من الأحيان يمكن لنائب السلطنة في المدن الكبرى أن يقوم بهذا العمل. لكن ذلك لم يكن يحظى بموافقة السلطان في كثير من الأوقات، فكان يعطي أوامره بإعادة القضاة المعزولين إلى مناصبهم، فقد قام صرغتمش نائب السلطنة بدمشق بعزل القضاة، الشافعي والحنفي والمالكي في سنة ٧٥٩هـ / ١٣٥٨م، لكن السلطان رسم بإعادتهم فيما بعد<sup>(٣١)</sup>.

وكان القضاة يكلفون بالحضور إلى بيوت أصحاب الثروات، الذين كان السلطان أو النائب يأمر بحجز ثرواتهم ومصادرتها، وكانت مهمتهم في ذلك إثبات ما هو موجود



من هذه الثروات في محاضر خاصة، ترسل إلى أصحاب الأمر للاطلاع عليها، ويشهد على هذه المحاضر بعض الشهود لتكون العملية النظامية وقانونية<sup>(٥٢)</sup>.

وكان قضاة المدن والبلدان في مصر وبلاد الشام، يرسلون إلى القاهرة محاضر موقعة من الشهود الرسميين تتضمن تفاصيل الأخبار العجيبة، التي كانت تحدث في أماكن عملهم على مختلف الصعد، من ذلك على سبيل المثال ما أثبتته قاضي حماة سنة ٧٠٦هـ / ١٣٠٧م، عن انتقال نصف جبل إلى جبل آخر، كان يفصل بينهما وادٍ قبل ذلك، فأرسله إلى حضرة السلطان الناصر محمد بن قلاوون بالقاهرة.

وقبله أورد ابن كثير خبراً أيضاً من قاضي حماة، أنه وقع في بلدة بارين (بعرين اليوم) برَدَ على هيئة حيوانات مختلفة، سباع وحيات، وعقارب وطيور ومعز ونساء، وكان ذلك في سنة ٧٠٠هـ / ١٣٠١م<sup>(٥٣)</sup>.

ويبدو من بعض الأخبار أن القضاة الأربعة، كانوا يجتمعون بدور العدل كما في القاهرة ودمشق دون حضور السلطان أو نائب السلطنة ويصدرون أحكامهم الجماعية على بعض الأمور التي تتعلق ببعض الجماعات، ويبدو كذلك أن رئاسة الجلسة في هذه الاجتماعات لم تكن حكراً على أحد منهم، إنما كان ذلك بالاتفاق فيما بينهم، فقد اجتمعوا في سنة ٦٩٢هـ / ١٢٩٣م، بدار العدل بدمشق، وحكموا بوجوب المشاركة بين العلويين والجعفرين<sup>(٥٤)</sup>. في حرفة الدباغة التي كانوا يتنازعونها مدة مئتي سنة. كما حكموا لمجموعة من الناس بدمشق كانت تعرف بمجموعة (الأعناكيين) بصحة نسبهم إلى جعفر الطيار<sup>(٥٥)</sup>. وكان رئيس المحكمة آنذاك هو القاضي الحنفي، ولم يوافق في ذلك معظم القضاة<sup>(٥٦)</sup>.

وقد كان يحق لقاضي القضاة في المدن الكبرى، كالقاهرة ودمشق وحلب وبيت المقدس وغيرها، أن يعين قضاة القرى والبلدات التابعة له وعلى مذهبه فقط، وقد اعتمد هذا

النظام كل من القاضي الحنفي والمالكي والحنبلي منذ سنة ٦٦٣هـ / ١٢٦٥م، وصلر ذلك معروفاً كما كان الحال على المذهب الشافعي<sup>(٥٧)</sup>.

وجرت العادة أن يحضر القضاة الأربعة تدشين وافتتاح المساجد الجديدة في كل مدينة يتواجدون فيها، إلى جانب الأعيان والشخصيات الكبيرة<sup>(٥٨)</sup>.

كما لم تكن هناك سن محددة للقضاة يتوقفون عن تولي هذه الوظيفة عند بلوغهم إياها، فقد كانت سنهم تبدأ من العشرينات وما فوق، ولا تنتهي إلا بالموت. فقد تسلم عدد كبير منهم هذا المنصب الرفيع وهو لم يبلغ سن الثلاثين، مثل القاضي الحنبلي برهان الدين العسقلاني المتوفى سنة ٨٠٢هـ / ١٤٠٠م، وقد شذَّ عن هذه القاعدة في بعض المدن البعيدة بعض الأشخاص الذين لم يكونوا قد بلغوا العشرين من العمر، فقد تسلم القضاء في خرت برت بأرمينية القاضي جلال الدين أحمد بن حسن الأنكوري الحنفي، المتوفى سنة ٧٤٤هـ / ١٣٤٤م، ولهما يكون ذلك قد حصل بسبب ندرة المؤهلين هنالك لولاية القضاء، أو أن الحكام المماليك تدخلوا في ذلك باعتباره حنفياً على مذهبهم، وهذه حالة نادرة جداً<sup>(٥٩)</sup>.

بخصوص رواتب القضاة، فلا يوجد لدينا الكثير من التفاصيل حولها، وكل ما حصلنا عليه إشارة عابرة ذكرها ابن كثير في كتابه (البداية والنهاية) في صدد حديثه عن القاضي ابن فضل الله العمري، فقال: إن راتب هذا القاضي كان ألف درهم في أول كل شهر، وكان ذلك في سنة ٧٤٣هـ / ١٣٠٢م، هذا بالنسبة لقاضي القضاة، أما بالنسبة لنوابه فلا نعرف عن رواتبهم شيئاً، وإن كنا نترقب أنها لا تقل عما ذكر شيئاً كثيراً<sup>(٦٠)</sup>.

يضاف إلى القضاة الأربعة قاضياً خامساً سمي بقاضي العسكر، الذي استقل عن بقية القضاة استقلالاً كاملاً خلال عصر المماليك<sup>(٦١)</sup>.

وكان في كل مدينة من مدن مصر والشام قاضياً للعسكر، والذي يظهر أن هذا القاضي لم يكن وفقاً على علماء مذهب معين، وإن كانت الغالبية العظمى من قضاة العسكر خلال هذه الفترة من الشافعية<sup>(٦٢)</sup>. ويبدو من بعض الأخبار المتفرقة، إن قاضي العسكر لم يكن شخصاً واحداً في المدينة الواحدة، بل كان هناك أربعة أشخاص يتولون هذا المنصب، لكل مذهب قاضٍ كما هو الحال بالنسبة للقضاة المدنيين<sup>(٦٣)</sup>. وقد كان يحضر مع القضاة في بعض الأحيان، فقد رسم له أن يحضر مع القاضي الحنفي والحنبلي بدار العدل، عند حضور السلطان للمجلس العدلي منذ سنة ٧١١هـ/ ١٣١٢م، وأحياناً كان قاضي القضاة يتولى قضاء العسكر ويضطر للسفر معهم أينما ذهبوا بمقتضى وظيفته، ففي سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٦م، خرج مع الجيش إلى مطية القاضي ابن صصري، لأنه كان يشغل قاضياً للعسكر إضافة إلى عمله كقاضٍ للقضلة بدمشق<sup>(٦٤)</sup>.

أما المنصب القضائي السادس، فهو قاضي الركب أي قاضي قافلة الحج الذي كان يرافق هذه القافلة من بداية أمرها إلى نهايتها، وهو المسؤول عن حل جميع المشاكل المستجدة في القافلة، والإيجابي في هذا المنصب، أن صاحبه لم يكن حصراً في مذهب واحد، بل كان يتداوله قضاة من جميع المذاهب دون النظر إلى أية معطيات مهما كانت<sup>(٦٥)</sup>، وقد حدث في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي في النصف الأول منه، أن بعض قضاة القافلة الحجازية، استمر على ذلك مدة طويلة، مثال ذلك القاضي محمد بن داوود المعروف بابن الرداد الشافعي المتوفى ٨٥٠هـ/ ١٤٤٧م، حيث بقي قاضياً على قافلة الحج المصرية نحو ثلاثين سنة متواصلة<sup>(٦٦)</sup>. بقي أن نتحدث عن قضاء أهل الذمة في عصر المماليك، الذي اقتصر بشكل عام على المواطنين من المسيحيين واليهود ومن في حكمهم. ففي القضايا الدينية كانوا يلجؤون إلى محاكمهم الخاصة بهم<sup>(٦٧)</sup>. أما ما عدا ذلك بخاصة الأمور التي تتعلق بالشرعية

الإسلامية، فكانوا يحضرون أمام القضاة المسلمين، وكثيراً ما كانوا يحاكمون من قبل القاضي المالكي.

وبشكل عام فقد كانت أوضاعهم العامة غير مستقرة في هذا العصر المضطرب، الذي عانة من وجود موجات تعصبية كان مصدرها فقهاء جاهلون، لم يعرفوا من الإسلام شيئاً إيجابياً، وبخاصة أن الإسلام حضّ على معاملة أهل الذمة معاملة طيبة طالما هم ملتزمون بحدود القانون العام الناظم لشؤون الدولة المختلفة فلم يولون أعمالاً ذات قيمة أو مسؤولية، وهكذا تأرجح وضعهم بين القسوة والحبوكة، بعكس الذي حدث في المغرب والأندلس حتى نهاية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي حيث عاش أهل الذمة عيشة هانئة في ظل دولة العرب في الأندلس، وطبق الشرع الإسلامي في حقهم خير تطبيق، ولم يجدوا ما يعكر صفو حياتهم خلال هذه الفترة<sup>(٦٨)</sup>.

فقد بدأ التعصب ضد أهل الذمة منذ بداية القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، حينما ألزم اليهود الخيابة (نسبة إلى خيبر، بدفع الجزية أسوة بأهلهم من اليهود، وكانوا قبل ذلك يزعمون أنهم يمتلكون كتاباً من رسول الله (ص) رفع عنهم الجزية، وقد تأكد العلماء والفقهاء أن هذا الكتاب غير صحيح فألزموا بالجزية<sup>(٦٩)</sup>)، وفي هذه الآونة وصل إلى القاهرة وزير مغربي، كان في طريقه إلى تأدية فريضة الحج، وقد تقابل مع السلطان الناصر محمد بن قلاوون وبعض أمرائه مثل سلاو بيبرس، وتحدث معهم في أمر اليهود، وأنهم عندهم في المغرب في غاية الذل والهوان، وأنهم لا يمكنهم من ركوب الخيل، ولا من استخدامهم في الجهات السلطانية والديوانية، وأنكر على يهود مصر لبسهم أفخر الثياب وركوب الخيل والبغال وإنهم يستخدمونهم في أجل الجهات ويحكمونهم في رقاب المسلمين، ثم ذكر عهد ذمتهم قد انقضت من سنة ستمائة من الهجرة النبوية، وذكر كلاماً كثيراً من هذا النوع، وقد أثر كلامه في نفوس رجال الحكم بمصر فألزموا اليهود النصاري ليس ثياب خاصة تميزهم عن بقية العرب المسلمين<sup>(٧٠)</sup>. لكن هذه الحالة لم تكن مستمرة،

فكانت تزول بين الفينة والأخرى. فقد لجأ السلطان الناصر محمد بن قلاوون في سنة ٧٢٠هـ / ١٣٢١م، إلى القضاة للوقوف على رأيهم بمجموعة من الناس بمصر، هدموا من الكنائس شيئاً كثيراً، فحكم القضاة على هذه المجموعة بعقوبة التعزير<sup>(٧١)</sup>؟

وبصورة عامة فقد كانت أحكام الشرع الإسلامي تطبق على المتهمين من أهل الذمة، إذا كانت التهمة تتعلق بالشرع الإسلامي، وطبق القضاة أحكامهم على هؤلاء كما لو كانوا مسلمين. ومن أمثلة التهم التي وجهت للذميين، تعرض بعضهم بالشتم والسباب للرسول (ص)، ففي سنة ٧٥٦هـ / ١٣٥٥م، أحيل إلى القاضي المالكي بيبعلبك المتهم النصراني داود بن سالم، وثبت عليه بمجلس الحكم، أنه اعترف بما شهد عليه أحمد بن نور الدين علي بن غازي من قرية اللبوة، فحكم عليه القاضي المالكي بالقتل، وقام الجهلة من العامة بحرقه دون تدخل القاضي<sup>(٧٢)</sup>.

إذن لا بد من القول: إن القضاة في معظمهم يتحرون الدقة ويلتزمون مبادئ العدالة، حينما يتعرضون للحكم في قضايا خاصة بأهل الذمة، ذلك لأن هؤلاء للأسف ممقوتين في بعض الأحيان من قبل قلة قليلة من المسلمين الجاهلين بالشرع الإسلامي الذين عميت بصائرهم وأفندتهم عن إدراك الحقيقة، التي تقول: بعدم الاختلاف بين الأديان، ذلك لأنها جميعاً جاءت بمبادئ لا تتعارض فيما بينها، وهي في النهاية أديان الله ومن صنعه وقد جاءت بإرادته، ففي سنة ٦٩٣هـ / ١٢٩٤م، شهد جماعة على عساف النصراني من أهل السويداء بأنه سب الرسول (ص) وقد تبين فيما بعد أن جماعة الشهود لم تكن على حق، لأنهم شهدوا بذلك لكرائية كانوا يضمرونها لعساف النصراني هذا، فأمر نائب السلطنة بعقد مجلس قضائي لهذه الغاية، وبنتيجة برئت ساحة النصراني المذكور وحقق دمه<sup>(٧٣)</sup>.

وفي سنة ٨٥١هـ / ١٤٤٨م، قام بعض النصارى في مدينة القاهرة بترميم بعض كنائسهم، ولما سمع القضاة بذلك ذهبوا إلى الكنيسة بقيادة قاضي قضاة الشافعية ومعهم

بعض الأعيان، وقد تأكدوا أن بعض الأعمدة في الكنيسة قد استحدثت، وقد أقيمت دعوى ضد بطريرك النصارى وأحيلت إلى قاضي المالكية، وحكم بهدمها وإن النصارى كما قال القاضي، إنهم عوهدوا على عدم التجديد والترميم<sup>(٧٤)</sup>.

وكان باستطاعة الدمين، أن يتقدموا بالشكوى التي يريدونها إلى أي قاضٍ وعلى القاضي الحكم على هذه المشاكل بمقتضى الشرع، في سنة ٨٥٦هـ/ ١٤٥٢م، تقدم بعض اليهود بالقاهرة بشكوى على غريم له إلى القاضي المالكي، لكن القاضي رفض الشكوى بحجة أنها ليست محقة، فقام اليهودي بإبلاغ ذلك إلى السلطان، الذي أحس باللائمة على القاضي، الذي قال بأن اليهودي لم ينقد لحكمي عليه بأنه لا يطالب غريمه إلا من الشرع، وأنا فعلت معه مقتضى الشرع، فغضب السلطان من كلامه، فقام القاضي بتقديم استقالته<sup>(٧٥)</sup>.

ويبدو من بعض الأخبار أن القضاة كانوا يستخدمون وسائل العنف خلال عملية التحقيق مع المتهمين، ففي أواخر النصف الأول من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، أحيل إلى دائرة قاضي قضاة الحنفية بالقاهرة رجلان من اليهود اتسهما على أنهما شهرا باسمي محمد وأحمد، وقد أنكرا ذلك، فقام القاضي بضربهما ضرباً مبرحاً حتى هلك أحدهما، وأسلم الثاني، وهذا أسلوب لا يقره الشرع ولا تقره الأعراف المختلفة<sup>(٧٦)</sup>، لكن أهل الذمة من جهة أخرى كان باستطاعتهم أن يطعنوا بكل الأحكام التي كانت برأيهم أحكاماً ظالمة، فخلال النصف الثاني من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، حكم القاضي المالكي على رجل يهودي بحكم غير شرعي، فما كان من اليهودي إلا أن أخبر السلطان بذلك الحكم الظالم، فقام السلطان باستدعاء القاضي، وأودعه السجن أمداً من الوقت<sup>(٧٧)</sup>.

ومن الملاحظ في هذه الفترة، أن معظم المشاكل التي كانت تتعلق بأهل الذمة من نصارى ويهود وغيرهم، كانت تحال إلى القاضي المالكي، الذي تعود على الحكم في

المسائل الكبرى التي كانت تحال إليه أيضاً، كمسائل الارتداد عن الإسلام أو التقليل من شأن محمد أو غير ذلك. أما القاضي الشافعي فقد كان يراقب تنفيذ أوامر السلطان في مسائل أهل الذمة العامة، فقد كان السلطان في هذه الفترة يجبر أهل الذمة بين وقت وآخر بارتداء لباساً خاصاً يميزهم عن المسلمين، ويمنعهم من العمل في الدواوين والوظائف الحكومية وما إلى ذلك، والقاضي الشافعي هو الذي يشرف على تطبيق هذه الأوامر السلطانية الظالمة، لكن لحسن الحظ لم تكن مثل هذه الإجراءات التعسفية تستمر طويلاً، باستثناء أمر واحد ظل يحرم على الذميين، وهو أن قضاة القاهرة الأربعة اجتمعوا في سنة ٨٥٢هـ / ١٤٤٩م، بحضور السلطان، وكتبوا وثيقة على بطريك النصارى بأن يلتزم بعدم الاتصال مع ملك الحبشة ولا يكتب له ولا لوكيله لا ظاهراً ولا باطناً، ولا يولي أحداً في بلاد الحبشة لا قسيساً ولا أعلى منه ولا دونه إلا بإذن من السلطان، وأنه متى خالف ذلك انتقض عهده وضربت عنقه، وحكم قاضي المالكية بذلك ونفذه بقية القضاة، ورسم السلطان بكتابة خمس نسخ منه ليكون عنده وعند كل من القضاة الأربعة نسخة<sup>(٧٨)</sup>.

وتجدر الإشارة قبل ختام هذا البحث، إلى أن القضاء المالكي في هذا العصر تميز عن غيره من المذاهب الأخرى بعدة مميزات، نذكر بعضها لأهميتها الكبيرة في هذا الميدان الإداري الخطير، فعلى الرغم من أن منصب قضاء المالكية كان في المرتبة الثالثة من حيث أهميته بين قضاة المذاهب الأخرى، فإنه كمؤسسة مستقلة تصدى لأحكام صعبة وقاسية، كان القضاة على المذاهب الأخرى يرفضون أن يتصدوا لها، فقد انفرد القضاة المالكيون بكل فئاتهم عن قضاة المذاهب الأخرى، بأنهم أعطوا الحق والصلاحيات التامة لمساعدة والإحسان إلى من لديهم من غرباء أهل مذهبهم، وبصورة خاصة أولئك الذين جاؤوا من المغرب والأندلس<sup>(٧٩)</sup>. كما كان قضاء القاهرة ودمشق من المالكية يخاطبون بالقباب تديرهم عن أمثالهم في غير هاتين المدينتين، فقد كتب للقضاة فيهما على الشكل التالي/ "المقر الشريف العالي المولوي القضائي الكبير

الإمامي العالمي العلّامي..". بينما كان يكتب لقاضي حلب وأمثاله: "المقر الكريم العالي المولوي القاضوي الكبير العالمي القدوي المفيدي..."<sup>(٨٠)</sup>، من ناحية أخرى فقد كان القضاة المالكيون مصدر كل حكم تقريباً على الذين كانوا يتركون دينهم ويتحولون إلى دين آخر، أو أولئك الذين يتعرضون للرسول (ص) والأنبياء والصحابة بالشتم والسب وغير ذلك، انطلاقاً من أن المذهب المالكي يعتبر من المذاهب الوحيدة تقريباً، التي لا ترى غير حكم القتل والموت لكل من يخرج عن الدين الإسلامي، والذي يسمى حسب هذا المذهب بالزنديق<sup>(٨١)</sup>، ولم يكن هذا التشدد عند المالكية، ليطبق على المسلمين فحسب، إنما شمل الذميين، الذين كانوا يقدمون على شتم الرسول أو الاستخفاف به، أو وصفه بعبارات غير لائقة وحجتهم في ذلك أنهم لم يعطوا الذمي العهد أو الذمة على فعل هذا<sup>(٨٢)</sup>. والأمثلة على هذا الواقع كثيرة للغاية، نذكر منها: أنه حدث في سنة ٦٨٠هـ / ٢٨٢م، أن أسقفتي جماعة من أهل الكتاب بدمشق، كانوا قد أعلنوا إسلامهم مكرهين، فعقد لهم مجلساً وكلف القاضي المالكي بسماع آرائهم والحكم عليها بمقتضى تعاليم مذهبه. وبعد أن انتهى من استجوابه، كتب محضراً شهد عليه جماعة من المسلمين، بأن المتهمين كانوا على كره من أمرهم واعتبر حكمه نهائياً، وعاد أكثرهم إلى دينه السابق<sup>(٨٣)</sup>، وعلى العكس تماماً فقد أصدر قاضي دمشق المالكي في سنة ٧٢٦هـ / ٣٢٦م، حكماً بقطع رأس توما الراهب، الذي كان قد أسلم من فترة ثلاث سنوات ثم ارتد سراً عن إسلامه<sup>(٨٤)</sup>.

وفي سنة ٧٠١هـ / ١٣٠٢م، حكم القاضي المالكي زين الدين بن مخلوف علي الفتح أحمد بن البققي بالقتل بعد أن ثبت عنده من تنقيصه للشرعية الإسلامية واستهزائه بالآيات القرآنية، وذكر عنه أنه كان يحل المحرمات من اللواط وشرب الخمر لمن يجتمع بهم من الفسقة من الترك وغيرهم من الجهلة، ولم يتمكن القاضي الشافعي ابن دقيق العيد أن يقدم له المساعدة التي تتجيه من الموت المحتم، على الرغم من أنه شهد بعد أن استغاث به وسأله عما يعرفه عنه، ما عرف عنه سوى الخير والأفعال



الكريمة. وكان أمره قد عرض من قبل على ابن دقيق العيد الشافعي، بعد أن شهد جماعة سمعوه يتعرض للقرآن والرسول، وقال لهم ابن دقيق العيد، أنا لا أفتي بقتل رجل يشهد أن لا إله إلا الله وإن محمداً رسول الله. وفي هذه الحالات كان يحضر المحاكمة بعض الأمراء بالمدرسة الصالحية بالقاهرة، ويحكم المتهم علناً<sup>(٨٥)</sup>، حتى أن السلطان نفسه، كان يرسل أكثر الذين يتهمهم بأمور تتعلق بتطبيق الشريعة إلى القاضي المالكي<sup>(٨٦)</sup>.

وقد بُعِثَ الأمر ببعض قضاة المالكية أنهم تجاوزوا الحد الذي رسم لهم، فقد قام قاضي قضاة المالكية عبد القادر الدميري بالقاهرة المتوفى سنة ٨٨٣هـ / ١٤٧٩م، بالإنكار على ابن العربي صاحب مذهب وحدة الوجود المعروف، ومثل هذا الأمر كان لا يعني القضاة وليس من اختصاصهم، ذلك لأن ابن العربي كان صاحب نظرية فكرية، والقضاة غير معنيين بالحجر على الفكر لكن الذي يظهر من خلال دراسة مصادر هذا العصر، أنه في أواخره على الأقل، كانت عقيدة ابن عربي في وحدة الوجود من المسائل المحظورة، ولا أدل على ذلك من أن السخاوي صاحب كتاب "الذيل على رفع لأصر" قام بتسليم شخص كان يجاهر بتعظيم واحترام ابن عربي إلى القاضي المالكي، وأولاً ظهور بينة واضحة بأنه مجنون، لكان حكم بقتله فأودعه البيمارستان، حيث بقي حتى وافته المنية<sup>(٨٧)</sup>.

وسواء أكانت أحكامهم باطلة أم صحيحة، فقد لاقت قبولاً نهائياً وارتياحاً عظيماً في معظم الأوقات، مما يدل بصورة واضحة على أن الحكام المماليك في فترة هذا البحث، كانوا يجدون بالقضاة المالكية سنداً قوياً لاستمرار حكمهم، على اعتبار أنهم لجأوا إلى تسويق حكمهم غير الشرعي كغرباء عن البلاد، عن طريق تقريب الكوادر الدينية، التي عميت أبصارها عن رؤية مثل هذه الحقيقة فتلاقي تعصب هؤلاء المماليك للإسلام، الذي كان مصطنعاً ومزيفاً تلاقي مع تمسك المالكية بتعاليم مذهبهم السلفية. لذلك كثيراً ما استجابت أحكامهم لإدارة هؤلاء الحكام، ونظروا إليها نظرة ارتياح

وتسليم، وكدليل آخر على مثل هذا الالتقاء بين المالكية ممثلين بتعاليم مذاهبيهم القاسية وبين الحكام المماليك، أن المماليك كثيراً ما أسهموا بإيصال الجهالة من القضاة المالكية إلى منصب قاضي القضاة دون رحمة بالناس ولا رأفة، وبالتالي العبث بالشرع من خلال القضاة<sup>(٨٨)</sup>.

ومن اللافت الانتباه في هذا الميدان، أن غالبية قضاء المالكية في هذه الفترة، كانوا من أصل أندلسي أو مغربي، هاجروا إلى المشرق واتخذوه مستقراً نهائياً. وعملوا في كل الحقول العلمية والاجتماعية والاقتصادية، وكان أبرزهم وأهمهم من حيث التأثير العام، إنما هم القضاة، الذين سقط معظمهم في مستنقع الرشوة والتهافت وراء مصالحهم الخاصة<sup>(٨٩)</sup>. وهي سمة عامة طبع بها عصر المماليك.

وقد كان لكل قاضي كتابه المختصون، وهم الذين يقومون بتدوين الحكام وتنظيمها وحفظها، بما يشبه الأمر في عصرنا هذا، لكننا لا نعرف الكثير عن هؤلاء الكتاب، ولا سيما ثقافتهم العلمية، ولا من كان يعينهم، وإن كان من المحتمل أن أمر تعيينهم كان يجري من قبل القاضي المسؤول<sup>(٩٠)</sup>.

كما كان لكل قاضي مقره الخاص به، وكثيراً ما كان في المدارس خلال هذه الفترة، حيث يقوم بعملية محاكمة المهتمين، فقد كانت المدرسة العادلية بدمشق مكاناً لعمل القاضي الشافعي، وكانت المدرسة الجوزية أيضاً بدمشق مقراً لعمل القاضي الحنبلي، والمدرسة الصمصامية مقراً للقاضي المالكي، والمدرسة الصالحية بالقاهرة مقراً لعمل القاضي الحنفي إلى غير ذلك من أمكنة<sup>(٩١)</sup>.

وبالجملة فقد كان في العصر المملوكي من المناصب الإدارية، التي أسهمت في ترسيخ أسباب الظلم والتقهقر، بعدما عمت المفاصد كل الدوائر القضائية بدون استثناء، على الرغم من أن الإسلام أولى القضاء رعاية خاصة، وكان يغلب على أصحابه الأول ابتعادهم عن الأهواء والميول والعواطف، وهذا ما جعل رئيس الدولة يحتفظ لنفسه

بحق تعيين كبار رجال القضاء... وقد اتبع المماليك هذه السّنة، فكان السلطان هو الذي يعين القضاة في كل الأمصار التابعة له<sup>(٩٢)</sup>.

على الرغم من ذلك فقد سقط القسم الأكبر من القضاة في مستنقع الفساد والرشوة، وذلك بسبب أن السلاطين المماليك كانوا يأخذون ثمن تعيين القاضي، مثال ذلك دفع القاضي محمد بن الشحنة مبلغ عشرة آلاف دينار مقابل تعيينه لقضاء الحنفية بالقاهرة، ولا بد أنه كان يأمل أن يحصل على أضعاف هذا المبلغ من رقاب الناس، كما أشار إلى ذلك ابن تعزي بردي المعاصر<sup>(٩٣)</sup>، الذي كتب بصراحة عن هذه المسائل التي كانت تجري في عصره يقول: "ذهبت الفنون واضمحلت الفضائل وسعى الناس في جمع المال حيث علموا أن الرتب صارت معذوقة بالباذل لا بالفاضل وهذا على مذهب من قال:

المال يستر كل عيب في الفتى      والمال يرفع كل وغد ساقط  
فعليك بالأموال فاقصد جمعها      واضرب بكتب الفضل عرض الحائط<sup>(٩٤)</sup>

ومع ذلك فقد كان باستطاعة الذين حكموا ظلماً، أن يحتجوا على القاضي أمام قضاة آخرين أو أمام حاكم البلد، مثال ذلك ما حدث سنة ٧٣٤هـ / ١٣٣٤م، بدمشق مع القاضي الشافعي ابن جماعة، الذي قام بتعزيز الشيخ الظهير، وبالع في تعزيزه، وهو يعرف أن ذلك كان باطلاً، فقام الشيخ بإبلاغ الحاكم، فجمع القضاة في دار السعادة في حضرته، وعقدوا مجلساً خاصاً، واتفقوا في نهايته على عزل القاضي ابن جماعة وسجنه<sup>(٩٥)</sup>.

هكذا كانت مؤسسة القضاء في العصر المملوكي، رأينا فيها كل أنواع المفاسد من خلال ممارسات القضاة وتهافتهم على جمع المال والثروة على حساب الحق والعدل والقانون. وبالمقابل فقد رأينا عدداً مهماً من القضاة الأتقياء، الذين سلكوا الطريق القويم ورفضوا كل الضغوط والمغريات، وما حادوا عن طريق العدل، لكنهم عزلوا

وأبعدوا في كثير من الأحيان. وبصورة عامة فقد غابت شمس الحق في هذا العصر، وغدا منصب القضاء العوبة بيد الحكام وأصحاب المال من الجهلاء، لذلك نرى بوضوح أن مظاهر الخوف وعدم الاستقرار وكذلك مظاهر الظلم، هي التي عمت العصر المملوكي، الذي كان من أسوأ عصور العرب في العصور الوسطى.

## الحواشي

- (١) بدأ هذا العصر في النصف الثاني من القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي واستمر حتى منتصف العقد الثاني من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي.
- (٢) ابن سيد الناس، الأتباء المستطابة في مناقب الصحابة والقراة، تحقيق علي أحمد طبعة دمشق، دار حسان، ١٩٩٢، ص ١٥٥.
- (٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٣، طبعة بيروت، دار الفكر، ت ٢٤٨٩، ٢٥٠.
- (٤) أبو زرعة ابن العراقي، الذيل على العبر، ج ٢، تحقيق صالح عباس طبعة أولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩، ص ٣٧٥.
- (٥) العيني، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٣٥، ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٣، ص ٣٦٨، ابن تعزي بردي، المصدر السابق، ج ٧، ص ٢٤٦-٢٤٧.
- (٦) ابن تعزي بردي، المصدر السابق، ١٢٩٠، ص ١٤٦ وما بعدها.
- (٧) أبو زرعة ابن العراقي، المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٥٧.
- (٨) السخاوي، البتر المسبوك في ذيل السلوك، طبق القاهرة، بدون تا، ص ٢١٣.
- (٩) ابن تعزي بردي، المصدر السابق، ج ١١، ص ٢٩٢.
- (١٠) ابن تعزي بردي، المصدر السابق، ج ١٢، ص ١٥٨.
- (١١) العيني، عقد الجمان، ج ٤، تحقيق محمد أمين، طبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ٧٣ وما بعدها.

- (١٢) أبو زرعة ابن العراقي، الذيل على العبير، ج ٢، تحقيق صالح عباس طبعه أولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩، ص ٣٧٥.
- (١٣) العيني، المصدر السابق، ج ١٣٥، ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٣، ص ٢٦٨، ابن تعزي، المصدر السابق، ج ٧، ص ٢٤٦-٢٤٧.
- (١٤) ابن تعزي بردي، المصدر السابق، ج ١٢، ص ١٤٦ وما بعدها.
- (١٥) أبو زرعة ابن العراقي، المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٧٥.
- (١٦) السخاوي، التبر المسبوك في ذيل السلوك، طبق القاهرة، بدون تا، ص ٢١٣.
- (١٧) ابن تعزي بردي، حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، ج ١، تحقيق محمد عز الدين، ج ١، ص ٢٦٤، طبعة مصر، ١٩٩٠.
- (١٨) ابن تعزي بردي، حوادث الدهر في مدى الأيام والشهور، ج ١، ص ١٠٤.
- (١٩) ابن تعزي بردي، حوادث الدهر في مدى الأيام والشهور، ج ١، ص ٢١٤.
- (٢٠) ابن تعزي بردي، النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ٣٠٢-٣٠٣.
- (٢١) ابن تعزي بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٢، ص ٢٦-٢٧.
- (٢٢) أبو زرعة ابن العراقي، المصدر السابق، ص ٣٠٣ وما بعدها.
- (٢٣) أبو زرعة ابن تعراقي، المصدر السابق، ص ٢٨٩.
- (٢٤) ابن تعزي بردي، النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ٢٨.
- (٢٥) أبو زرعة بن العراقي، المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٠٦-٥٠٧.
- (٢٦) ابن تعزي بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٢، ص ١٢٣.

- (٢٧) أبو زرعة بن العراقي، المصدر السابق، ج٢، ص ٤٥١.
- (٢٨) ابن تعزي بردي، النجوم الزاهرة، ج١١، ص ٢٨٨.
- (٢٩) ابن كثير، المصدر السابق، ج١٤، ص ٢٠٧.
- (٣٠) ابن كثير، المصدر السابق، ج٤، ص ٢١٠.
- (٣١) انظر مثلاً على ذلك ابن تعزي بردي، النجوم الزاهرة، ج١١، ص ٣٨٦.
- (٣٢) ابن كثير، المصدر السابق، ج١٤، ص ٧٦ و ١٦٦.
- (٣٣) ابن تعزي بردي، النجوم الزاهرة، ج١٤، تحقيق جمال محرز وفهيم شلتوت، طبعة القاهرة، ١٩٧٢، ص ٣١٢.
- (٣٤) ابن تعزي بردي، النجوم الزاهرة، ج١٣، ص ٣٩-٤٠.
- (٣٥) السخاوي، التبر المسبوك في ذيل السلوك، ص ٤٢٣.
- (٣٦) السخاوي، التبر المسبوك في ذيل السلوك، ص ٢٦٧ و ٣٩٣.
- (٣٧) ابن تعزي بردي، النجوم الزاهرة، ج١٤، ص ٢٤٨.
- (٣٨) ابن تعزي بردي، النجوم الزاهرة، ج١٤، ص ٣٦٢.
- (٣٩) ابن تعزي بردي، النجوم الزاهرة، ج١٦، ص ١٦٢.
- (٤٠) ابن تعزي بردي، النجوم الزاهرة، ج١٥، ص ٥٣٧-٥٣٨.
- (٤١) العيني، المصدر السابق، ج٣، ص ١٧٦.
- (٤٢) ابن تعزي بردي، النجوم الزاهرة، ج١١، ص ٢٧.
- (٤٣) ابن تعزي بردي، النجوم الزاهرة، ج١١، ص ٢١٧.

(٤٤) أول من أنشأ دار العدل هو السلطان الظاهر بيبرس، في سنة ٦٦١هـ في مكان تحت القلعة بالقاهرة في المكان الذي كان يعرف بالطبل خاناه. أما في مدينة دمشق فكانت دار العدل في محلة باب الجابية، وقد بناها لأول مرة نور الدين محمد بن زنكي، وفي القرن التاسع الهجري نقلت على ما يبدو إلى قبلي سوق الأروام قبلي سوق قلعة دمشق.

(٤٥) السخاوي، الذيل على رفع الأصر، تحقيق جودت هلال طبعة مصر، ١٩٦٦، ص ١٣١.

(٤٦) العيني، المصدر السابق، ج ١، ص ٨.

(٤٧) ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٣، ص ٢٤٦، العيني، المصدر السابق، ج ١، ص ٤١٨-٤١٩.

(٤٨) السخاوي، الذيل على رفع الأصر، ص ٢٥٣.

(٤٩) ابن تعزي بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٢٦٥.

(٥٠) ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٤، ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٥١) ابن كثير، المصدر السابق، ج ٤، ص ٢٧٠.

(٥٢) انظر: ابن تعزي بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٢٢٢. ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٣، ص ١٨.

(٥٣) لا يوجد فرق بين هذين المصطلحين فكلاهما واحد، ويبدو أن سوء فهم بين أتباعهما قد حصل ولم يعالج.

(٥٤) هو جعفر بن أبي طالب، شهيد معركة مؤتة في عصر الرسول الكريم.

(٥٥) ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٣، ص ٣٣٢.



- (٥٦) ابن كثير، المصدر السابق، ج ١١٣، ص ٢٤٥.
- (٥٧) ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٨٨.
- (٥٨) السخاوي، الذيل على رفع الأصر، ص ١٩٢. ابن تعزي بردي، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، ج ١، تحقيق أمست يوسف نجاتي، طبعة القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٦٥، ص ١٦٧. والنجوم الزهرة، ج ١٠، ص ١٠٩.
- (٥٩) ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٤، ص ٢٠٧.
- (٦٠) ابن تعزي بردي، المنهل الصافي، ج ١، ص ٣٨٥-٣٨٧.
- (٦١) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ٥، تحقيق محمد بن محمود وإبراهيم بن سليمان، طبعة فيسبادن، ١٩٧٠، ص ٢٢٣-٢٢٨.
- (٦٢) ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٤، ص ٢٨٧-٢٨٩.
- (٦٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٥، ص ٢٠٠ و ٢٠٢.
- (٦٤) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٤، ص ١٦٦.
- (٦٥) التبر المسبوك في ذيل الملوك، طبعة القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية بدون ت، ص ١٥٩.
- (٦٦) نقولا زيادة، دمشق في عصر المماليك، طبعة بيروت، ١٩٥٦، ص ١٥٦.
- (٦٧) انظر تفاصيل واسعة عن ذلك القضاء في المغرب والأندلس خلال العصور الوسطى طبعة دمشق، ١٩٩٣، ص ٧٩ وما بعدها.
- (٦٨) العيني، عقد الجمان، ج ٤، طبعة ١٩٩٢، القاهرة، ص ١٩٠.
- (٦٩) ابن تعزي بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ١٣٢-١٣٣.

- (٧٠) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٩٨-٩٩.
- (٧١) ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٤، ص ٢٥٢-٢٥٣.
- (٧٢) ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٣، ص ٣٣٦.
- (٧٣) السخاوي، التبر المسبوك في ذيل الملوك، ص ١٨١.
- (٧٤) السخاوي، التبر المسبوك في ذيل الملوك، ص ٣٨٨-٣٨٩.
- (٧٥) السخاوي، التبر المسبوك في ذيل الملوك، ص ٣٦-٣٧.
- (٧٦) ابن تعزي بردي، حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، ج ٢، ص ٣٦٦.
- (٧٧) انظر عن ذلك: السخاوي، التبر المسبوك في ذيل الملوك، ص ٢١٠، ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٩٦-٢٩٧، ابن تعزي بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٦، تحقيق جمال الشيال وفهمي شلتوت، طبعة القاهرة، ١٩٧٢ ص ٢٨١.
- (٧٨) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، وزارة الثقافة، مصر، ص ٩٥.
- (٧٩) القلقشندي، المصدر السابق، ج ١٢، ص ٢٩٠-٢٩١.
- (٨٠) القاضي عياض، الشفاء، ج ٢، دون تاريخ، ص ٢٨٥ و ٢٤٠.
- (٨١) القاضي عياض، المصدر السابق، ص ٢٩٤.
- (٨٢) اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج ٤، طبعة أولى، حيدر آباد الدكن، ١٩٥٤، ص ٩٨.
- (٨٣) الذهبي، ذبول العبر، تحقيق محمد رشاد عبد المطلب، طبعة الكويت، دون تاريخ، ص ١٤٣.

- (٨٤) العيني، المصدر السابق، ج ٤، ص ١٧٧-١٧٨-١٧٩. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٨.
- (٨٥) ابن تعزي بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص ٣٨٥.
- (٨٦) السخاوي، الذيل على رفع الأصر، ص ١٨٥ و ٢٦٣.
- (٨٧) ابن الوردي، تنمة المختصر في أخبار البشر، ج ٢، تحقيق أحمد رفعت البدرائي، طبعة بيروت، ١٩٧٠، ص ٤٣٤.
- (٨٨) انظر تفاصيل واسعة، علي أحمد، الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشام، طبعة دمشق، دار طلاس، ١٩٨٩، ص ٢٩٨ وما بعدها.
- (٨٩) أبو زرعة ابن العراقي، الذيل على العبر، ج ٢، تحقيق صالح عباس طبعة بيروت، مؤسسة الرسالة، ص ٣٢٧.
- (٩٠) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٧٦ و ٩٣ و ١٢٩ و ج ١٣، ص ٣٤.
- (٩١) نقولا زيادة، المرجع السابق، ص ٦٤.
- (٩٢) ابن تعزي بردي، حوادث الدهور، ج ٢، ص ٤٤٤.
- (٩٣) ابن تعزي بردي، النجوم الزاهرة، ج ٤، ص ٢٥٧.
- (٩٤) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٦٥-١٦٦.